تمهيد:

بعد التطرق إلى التدقيق الداخلي ودوره في زيادة فاعلية الأنظمة البنكية من الجانب النظري، سنتناول من خلال هذا الفصل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة وذالك من خلال وصف منهج الدراسة ومجتمع الدراسة وعيناتها، وكذالك أداة الدراسة المستخدمة واستخلاص نتائجها.سنتعرف في هذا الفصل على:

- المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

- المبحث الثاني: التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية(البدر).

- المبحث الثالث:مجتمع الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

حتى تتضح هذه الدراسة أكثر لابد أن نتطرق إلى مجال الدراسة ومبررات اختيار المؤسسة كدراسة حالة والمنهج المتبع فيها وأخيرا الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات.

المطلب الأول: مجال الدراسة ومبررات اختيار المؤسسة

أولا: مجال الدراسة

يكمن الهدف الأساسي للبحث في محاولة إبراز كيف يمكن لوظيفة التدقيق الداخلي أن تساهم في زيادة فاعلية الأنظمة البنكية ،انطلاقا من اعتبار أن وظيفة التدقيق الداخلي أداة فعالة يستطيع البنك من خلالها زيادة فاعلية نظامه البنكي والتي يمكن من خلالها أن يحقق البنك أهدافه وأهداف عملائه كما تمكنه من تحسين الصورة التي يظهر بها .

لذلك تم إعداد الدراسة الميدانية في إطار مجموعة من الحدود الزمانية والمكانية.

أ–الحدود المكانية للدراسة

تضمن الجانب الميداني للبحث دراسة حالة إحدى المؤسسات المالية التابعة للقطاع العام " بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة "والمختصة في منح القروض الفلاحية والتجارية وقبول الودائع بالإضافة إلى خدمة المقاصة ، وقد كانت الحدود المكانية للدراسة داخليا تتركز في مصلحتي التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

ب– الحدود الزمانية للدراسة

استغرقت فترة الدراسة الميدانية مدة 15 يوم ،تم خلالها القيام بعدة زيارات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة وإجراء مقابلات مختلفة مع فريق التدقيق الداخلي بالإضافة إلى محافظ الحسابات باعتباره يشترك هو الآخر في عملية التدقيق وعمال قسم إدارة المخاطر .

ثانيا: مبررات اختيار المؤسسة محل الدراسة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل الحكومة التي تهدف إلى ترقية المجتمع الريفي ومنح إعانات للفلاحين باعتباره لا يبالغ في شروط منح القروض،إضافة إلى أنه يحتل المرتبة الأولى على مستوى الوطن من حيث كفائته وطبيعة الخدمات التي يقدمها فعالية النظام الذي يعمل به وهذا ماجعله مكانا مناسبا لتطبيق دراستنا الميدانية.

المطلب الثاني: منهج الدراسة

انطلاقا من أهداف وطبيعة الدراسة التي تستهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة، وفي ضوء الأسئلة التي سعت الدراسة الإجابة عنها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأسلوب الأكثر ملائمة لطبيعة البحث.

إذ يقوم المنهج الوصفي التحليلي بوصف الحقائق الراهنة المتعلقة بالظاهرة المدروسة، من خلال تفسير وتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها بواسطة أدوات الدراسة، أملا في الوصول إلى نتائج و استنتاجات ذات قيمة تدعم الموضوع، كما تم استخدام المنهج التاريخي الذي أعتمد في تتبع التطور التاريخي النظام البنكي الجزائري و لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثالث: أدوات جمع المعلومات:

للتمكن من الوصول لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اللجوء إلى استعمال الأدوات الآتية في تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة:

أولا: الملاحظة

زياراتنا الأولية للبنك محل الدراسة بغية الحصول على الموافقة لإجراء الدراسة الميدانية، سمح لنا بالاعتماد على أداة الملاحظة ذلك أن مقابلة المسؤولين في الإدارة ثم مقابلة المدققين الداخليين وعمال قسم إدارة المخاطر والتحدث معهم وشرح لهم مشكلة الدراسة والمعلومات التي نريدها للإجابة على إشكالية بحثنا.

ثانيا: المقابلة

خلال الزيارات الميدانية التي قادتنا إلى البنك لاستيفاء المعلومات اللازمة، تم إجراء عدة مقابلات شخصية مع فريق التدقيق الداخلي داخل البنك، بالإضافة إلى عمال إدارة المخاطر ، وفي هذا الصدد نشير إلى أن أسئلتنا واستفساراتنا تلقت تفاعلا.

وتضمنت المقابلات الشخصية طرح مجموعة من الأسئلة التي تم طرح ما يؤكدها أو ينفيها من أسئلة شفهية ما يتيح لنا اكتشاف التناقضات إن وجدت.

وقد تم إعداد استمارة المقابلة بعدما تم تصحيحها ومراجعتها من قبل الأستاذ المشرف ، وتضمنت ثلاثة محاور كل محور يغطي ويجيب على جوانب الغموض والاستفسار لموضوع الدراسة وهذه المحاور هي:

المحور الأول:يختص بطبيعة النظام البنكي المعمول به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة ، حيث تضمن هذا المحور(06) أسئلة صممت لمعرفة ذلك.

المحور الثاني:يختص بمكانة وظيفة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة،تضمن هذا المحور(11)أسئلة صممت لمعرفة ذلك.

المحور الثالث: يختص بمعرفة كيفية زيادة فاعلية الأنظمة البنكية من خلال وظيفة التدقيق الداخلي داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة، حيث تضمن هذا المحور(16) سؤالا صممت لمعرفة ذلك.

المبحث الثاني: التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية(البدر)

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إلى تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى نشأته وخصائصه بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع العمومي، انشأ على أساس أنه بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي ودعم النشاطات الصناعية التقليدية والحرفية، حيث تم إنشاءه بموجب المرسوم رقم 82- 106 بتاريخ 13 مارس 1982 والذي تم بموجبه تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة، ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسمة إلى 1200 سهم بقيمة100000000 والتي توزع كالتالي:

35% صناديق المساهمة التجارية والفلاحية والغذائية.

35% صناديق المساهمة للتجهيز.

20% صناديق المساهمة للصناعات المختلفة.

10% صناديق المساهمة للخدمات.

وارتفع رأسمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى 33 مليار دينار جزائري لأنه رأسمال قابل للتعديل وهو يتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المدنية، ويعتبر تاجرا مع الغير وينظمه كباقي البنوك القانون 90- 10

وضع البنك إستراتيجية شاملة من اجل التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة و52 مجمعا جهويا للاستغلال.

حيث يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية المرتبة الأولى عل المستوى الوطني من حيث كفاءته وطبيعة الخدمات التي يقدمها، كما يحتل أحد المراتب العشرة الأولى على المستوى الإفريقي أما على المستوى العالمي فيحتل المرتبة 668 من أصل 4001 بنك مصنف.

ثانيا: لمحة تاريخية عن وكالة المسيلة.

تعد وكالة المسيلة اللبنة الأساسية في نظام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأنه يمكن اعتباره هيكلا مصغرا لهذا الجهاز البنكي إذ تسعى لتجسيد الأهداف العامة في البنك.

فقد تم إنشاء وكالة المسيلة مع ثلاث وكالات أخرى في فيفري 1983 مقرها في عين الملح وحمام الضلعة اللذان ابتدءا العمل سنة 1984- 1988، وقد كانت وكالة المسيلة تابعة لفرع البدر بالجلفة وتضم حاليا عدة عمال ورقمها التسلسل البنكي هو 904 إذ تسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتبارها جزء منه.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل النظام ويبين دورها، وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

-المديرية: يرأس وكالة المسيلة مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

- نيابة المديرية: نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير بسبب تغييره أو حصول مانع على التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل (البدر) ووسائله وأعماله سيرا عاديا

- الأمانة العامة:(السكرتارية): يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة وثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير.

- مصلحة القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك حيث أنها تقوم على دراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون.

- مصلحة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية وكذا التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية

المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون المستورد إلى حساب المورد في الخارج

– مصلحة الاستشارات القانونية والمنازعات: تتمثل هذه المصلحة في متابعة قانون النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية وهي تسير من طرف خبير ومن أهم وظائفها:

– دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباتها

– الإشراف على غلق الحسابات

– تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية والإدارية لجميع الوكلاء عند الطلب.

– مصلحة المقاصة: في حال تحويل غير مباشر بين أي بنكان مختلفان يتم ذالك عن طريق البنك المركزي، في حين أن الزبون يقضي خدمته، وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

– مصلحة المراقبة والميزانية: هذه المصلحة يسيرها مختصون في مراقبة الملفات في البنك وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات والعمال، أما الميزانية فتقوم بأعداد أجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والفرعية.

– مصلحة الوسائل العامة: يقوم المشرف على هذه المصلحة بعملية تمويل البنك بكل احتياجاته من ورق، أثاث، تجهيزات الإعلام الآلي.... ،كما يقوم بعملية الجرد كل سنة لمراقبة محتويات البنك.

المطلب الثالث: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتكون موارد البنك الفلاحي حسب المادة 25 من المرسوم رقم 82/ 106 المؤرخ في مارس 1982 من :

– رأسماله الأساسي واحتياطه

– الودائع التي تمثل المصدر الرئيسي للموارد الخاصة بها منها: الودائع الجارية، ودائع تحت الطلب والودائع لأجل التي يتلقاها من الجمهور.

– الأموال المتوفرة التي تؤمنها عليها الهيئات العمومية التابعة للهياكل والأعمال والفلاحية والحرفية والزراعية والصناعية.

– القروض والسلفيات إذ تعتبر أكبر الموارد ربحا واقلها سيولة بشكليها مقابل ضمان أو بدونه.

– التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية.

– الميزانية المحددة من طرف المديرية العامة.

وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد فان البنك يلجأ إلى البنك المركزي، وأيضا إلى السوق النقدية كما يلجأ إلى الصناع والتجار للاقتراض.

المبحث الثالث: مجتمع الدراسة.

يشتمل مجتمع الدراسة على موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البدر وكالة المسيلة) أما عينة الدراسة تشمل كل من مكتب التدقيق الداخلي داخل مصلحة مراقبة التسيير ومصلحة إدارة المخاطر وكذا محافظ الحسابات الذي يشترك أيضا في عملية التدقيق.

قمت ب: – بمقابلة عمال مكتب التدقيق.

– مقابلة عمال مصلحة إدارة المخاطر.

– مقابلة محافظ الحسابات

سنحاول في هذا المبحث التعرف على النظام المعمول به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البدر وكالة المسيلة) كما سنتعرف على مكانة التدقيق الداخلي داخل هذا البنك إضافة إلى أننا سنتطرق إلى زيادة فاعلية الأنظمة البنكية من خلال وظيفة التدقيق الداخلي وهذا بالتنسيق مع أسئلة محاول المقابلة وهذا كمايلي:

المطلب الأول: النظام المعمول به داخل بنك البدر(وكالة المسيلة)

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة مؤسسة عمومية لها دور هام في تنمية الأرياف ودعم المشاريع وتنسيق الاستثمارات والفلاحية والتجارية والمشاريع الخاصة لاحتواء البطالة يتعامل مع مؤسسات ومع أفراد، كما له الدور الكبير في تسهيل مختلف العمليات موفرا بذالك الوقت والجهد والمال لزبائنه وذالك من خلال الخدمات التي يؤديها والمبينة كالتالي:

أولا– سياسة منح القروض: تنقسم القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى نوعين:

1– القروض والفلاحية: حيث أن القرض الفلاحي مساهم فعال في تنمية الفلاحة، فهو يمنح بسعر فائدة أقل من القروض الأخرى مراعاة لوضعية الفلاح، حيث يتخصص البدر في منح هذه القروض لكن بشروط، كشهادة فلاح، تقديم ضمانات وتقديم طلب خطي وفيه طلب تقديم قروض يبين نوعية المشروع الذي يود إنشاءه بالإضافة إلى فاتورة ابتدائية ومن حيث المدى تنقسم القروض الفلاحية إلى:

أ- قروض فلاحيه قصيرة الأجل (الموسمية): تمتد من 3 إلى 8 أشهر، ويتحدد مبلغها مابين 10000 إلى 700 مليون دج، وهي بدون فائدة شريطة أن يتم التسديد خلال الأجل.

ب- قروض الاستثمار الفلاحية: وهي موضوعة من اجل خلق أو توسيع النشاط الفلاحي والذي بدوره ينقسم إلى:

- قروض فلاحيه متوسطة الأجل: تمتد من 3 إلى 7 سنوات، مبلغها من 10000 إلى 700 مليون دج.

- قروض فلاحيه طويلة الأجل: وتمتد من 7 سنوات على 25 سنة مبلغها من 10000إلى 700 مليون دج.

2- القروض التجارية: يعد صدور قانون النقد والقرض 90/ 10 وإلغائه لتخصص البنوك استطاع بنك البدر أن يجد مكانته في تقديم القروض التجارية والتي تحق لأي شخص طبيعي أو معنوي يتمتع بصفة التاجر يطلب القرض من البنك، وفي ظل شروط معينة، وقد تعامل بدر في عدة أنواع من القروض التجارية وهي:

أ- قروض الاستغلال: وهي قروض قصيرة الأجل لا تتعدى السنة يطبق عليها معدل 8% وتأخذ عدة أشكال أهمها:

-تسهيلات الصندوق.

-السحب على المكشوف.

-القروض الموسمية.

-تسبيقات على الصفقة.

-القروض بالإمضاء.

2- قروض الاستثمار: وهي قروض موجهة لتمويل الاستثمارات وتنقسم إلى نوعين:

- **قروض متوسطة الأجل:** مدتها من 02إلى 07 سنوات بمعدل 5.25%

-**قروض طويلة الأجل مدتها:** من 12 إلى 25 سنة وحتى 30 سنة بمعدل 5.25%

3- القرض المستندي: حيث يطبق عليه بمعدل 0.25%

ثانيا- سياسة قبول الودائع: إن نسب وأسعار الفائدة السنوية المطبقة على الودائع والقروض قد تكون ثابتة في كلتا الحالتين، فسعر الفائدة يتكون من سعر مرجعي وهو محدد من طرف البنك المركزي مضاف إليه أو منقوص منه هامش ثابت.

إن كل تغيير في السعر المرجعي من طرف البنك يقتضي بالضرورة التغيير في سعر الفائدة الكلي المطبق على الودائع أو القروض.

ويمكن تصنيف الودائع المختلفة إلى :

1- الودائع قصيرة الأجل (اقل من 90 يوما):يقدر المبلغ الأدنى في الاكتتاب في هذا النوع من الودائع ب 10000دج والفائدة المطبقة في هذه الحالة تقدرب1.25% وهي متغيرة.

2- **سندات الصندوق والودائع لأجل ذات فوائد مدفوعة سنويا**:يقدر المبلغ الأدنى لسند الصندوق أو الودائع لأجل ب 10000دج أما المبلغ الأقصى لقيمة السند فيقدر ب 5000000 دج وهو غير محدد بالنسبة للودائع لأجل.

ثالثا-خدمة المقاصة: قديما كانت المقاصة عبارة عن غرفة تجمع فيها الصكوك من جميع البنوك قصد التسوية وتسديد صافي الأرصدة الناتجة عن عمليات التبادل، ومن نقائصها استغراق مدة طويلة تصل في شهرين مع وجود عدد كبير من الوثائق وفي 31 مارس 2010 تم الاستغناء عنها تماما وظهرت المقاصة الالكترونية.

فالمقاصة الالكترونية عبارة عن مكتب يقوم فيها العميل بجمع الشيكات التي يتم تحصيلها عن طريق جهاز الإعلام في برنامج خاص بالمقاصة الالكترونية، ويتكون أيضا من جهاز يقوم بتصوير الشيكات التي ترسل عن طريق هذا البرنامج وهنا يكون حساب الشيك مساويا ل 50000دج فما أكثر من بين خصائصها:

- الشيك موحد

- تقديم الشيك من قبل الزبون للبنك.

- إرسال الشيكات يكون حسب التوزيعات:

- شيك اقل من 50000دج يظهر بدون صورة.

- شيك اكبر من 50000دج يظهر المبلغ والصورة.

-الترقيم مهم ويحتوي على 20 رقم.

-اقصر مدة والإخطار محدودة.

-لا تتجاوز مدة التسديد الشيكات 5 أيام

حيث أن الموظف قبل أن يوافق على تسوية أي شيك يجب أن يتأكد من:

- وجود توقيع من البنك الذي صدر منه الشيك وبأن العميل يوجد في حسابه هذا المبلغ.

- يتأكد من المبلغ المكتوب بالأرقام والأحرف

-التأكد من وجود توقيع العميل.

-وضوح صورة الشيك والتأكد من التاريخ.

وتتمثل الشروط التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند منح أي نوع من القروض في:

- المعرفة الشخصية للزبون.

- دراسة الوضعية المالية للزبون عن طريق الميزانيات المقدمة، حسابات الاستغلال العامة وكذا حسابات الأرباح والخسارة للسنوات السابقة.

المطلب الثاني: مكانة التدقيق الداخلي داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يحتوي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البدر) وكالة المسيلة على قسم خاص بالمحاسبة توجد فيه مصلحة تتعلق بمراقبة التسيير داخل هذه المصلحة هناك مكتب هو من يقوم بعمليات التدقيق الداخلي داخل البنك كل عامليه من حاملي شهادات جامعية في مجال المحاسبة والتدقيق بالإضافة إلى أنه يشارك في عملية التدقيق محافظ الحسابات داخل البنك يعملون يوميا وبشكل دائم من 8 إلى 4 مساء.

يحصل فريق التدقيق على تكوينات في مجال المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات عادة تكون هذه التكوينات في الجزائر العاصمة غير أن السلطات المسؤول تهمل تماما جانب التدقيق ومن المفترض أنه أهم جانب يتلقى فيه تكوينات.

داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتعامل من يقوم بالتدقيق الداخلي مع كل المصالح داخل البنك كما يملكون الحق في الحصول على أي معلومة من أي مصلحة كانت.

يستخدم فريق التدقيق الداخلي داخل بنك البدر جهاز الإعلام الآلي في القيام بمختلف عمليات التدقيق وذالك عن طريق برمجة مجموعة من البرامج على جهاز كل مدقق.

وتتمثل مراحل التدقيق الداخلي داخل بنك البدر في:

– اكتساب معرفة عامة حول طبيعة المؤسسة من خلال البحث عن جميع المعلومات التي تخص البنوك وذالك من خلال الوثائق والمستندات الموجودة على مستوى المؤسسة.

– تحديد الأهداف المهمة والمتمثلة في عملية تقييم النظام الرقابي ومدى فعاليته وتقويم إدارة المخاطر مما يساهم في تخفيض معدل المخاطر المصرفية وزيادة القيمة الاقتصادية للمؤسسة وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية وحماية أصول المؤسسة.

– تحديد العمليات الأكثر عرضة للخطر وتقييم درجة أهمية هذه المخاطر.

– إعداد برنامج وخطة للتدقيق الواجب إنجازها مع الأخذ بعين الاعتبار مايلي:

– أن تكون الخطة واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات المصرف وشاملة لكافة الأنشطة.

– مراعاة التطورات الفنية والمستجدات في الأنشطة المصرفية، وبعد إعداد الخطة يتم الموافقة عليها من طرف لجنة التدقيق.

– تنفيذ مهمة التدقيق والتي تتم على أساس المعلومات المحصل عليها في المراحل السابقة مع مراعاة وقت وامتداد حدود التدقيق.

كما يقوم المدقق الداخلي باختيار التقنيات والوسائل الملائمة، فعلى سبيل المثال قد يقوم المدقق ب:

-استجواب الأفراد المعنية.

-اللجوء إلى العينات الإحصائية والملاحظات العينية.

وتتمثل مراحل تنفيذ التدقيق في ثلاث مراحل وهي:

- تدقيق المعطيات المالية والإحصائية.

- تدقيق عمليات التسيير.

- التدقيق الإداري.

وبعدما يتم تنفيذ خطة التدقيق سيكون باستطاعة المدقق أن يحكم نهائيا على فعالية نظام الرقابة، أي يستطيع أن يميز بين مواطن القوة ومواطن الضعف وهذا ما يساعده في إيجاد الحلول المناسبة وتقديم النصائح والاستشارة للإدارة العليا ويتم هذا من خلال إعداد تقرير نهائي شامل للتدقيق.

والتقرير داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة يقوم بإعداده محافظ الحسابات ويكون التقرير نهائي شامل للتدقيق الذي قام به المدقق طيلة فترة المهمة حيث يتميز بالدقة مع عرض كل الأدلة التي تثبت حكم محافظ الحسابات وكذا الأهداف المسطرة.

ويكون التقرير خاضع لمبادئ ومعايير التدقيق الداخلي المعمول بها.

ويشرع محافظ الحسابات بكتابة التقرير بعد الاجتماع النهائي الذي يكون بين كل فريق التدقيق الداخلي والذي يتم فيه عرض جميع النقاط التي يجب أن تذكر في التقرير.

بعد كل هذا يصبح التقرير وثيقة رسمية ومصدرا للمعلومات ترسل نسخة لمجلس الإدارة وبالضبط للمديرية العامة كما ترسل نسخة أخرى للمديرية الرئيسية بالجزائر العاصمة.

وشكل التقرير يكون عموما على النحو التالي:

- صفحة أو مستند الإرسال.

- فهرس، مقدمة، خلاصة.

– نص التقرير ونجد فيه عرض النتائج والتوصيات.

– الخاتمة:خطة التدقيق المتبعة والتدخلات، الملاحق.

المطلب الثالث: زيادة فاعلية الأنظمة البنكية من خلال وظيفة التدقيق الداخلي.

يتوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية(البدر) وكالة المسيلة على قسم خاص بإدارة المخاطر يتكون من عاملين يعملون بشكل يومي ودائم من 8 صباحا إلى 4 مساءا.

عند زيارتي لقسم إدارة المخاطر والتكلم معهم عرفت منهم مايلي:

المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك هي:

– خطر انقطاع السيولة أو بالأحرى خطر عدم توصيل السيولة في الوقت المحدد لوكالة المسيلة من المركز الرئيسي بالجزائر العاصمة أو إلى الفروع بعين الملح أو حمام الضلعة.

– خطر السرقة من أشخاص خارجين عن محيط البنك.

– خطر إهمال العمال من طرف عمال مختلف المصالح ويمكن أن يتعرض لتلاعب بالأموال أو سرقة من طرف العمال البنك.

–كما يمكن أن يتعرض لسوء اختيار الشخص الذي حصل على القرض أو العتاد.

ولتفادي الوقوع في هذه المخاطر يضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة مجموعة من السياسات تمثلت في:

– لتجنب خطر انقطاع السيولة يجب ترك احتياطي من السيولة " كتأمينات" في خزائن تدعى بالخزائن الغير القابلة للاختراق فالمدقق الداخلي يطلع على السيولة المتبقية وعند قرب نفاذها يطلب من مدير بنك وكالة المسيلة أن يطلب السيولة من بنك الجزائر العاصمة وفي حالة عدم وصولها في الوقت المطلوب هنا المدقق يقترح تغطية العجز من الاحتياطي .

وكل هذا حرص المدقق الداخلي على أن يظهر أن بنك البدر على قدر المسؤولية المخولة له، أي أن نظامه فعال.

– ومن اجل تفادي خطر السرقة من أشخاص خارجين عن محيط البنك يضع بنك البدر أجهزة إنذار وكمرات مراقبة ويكون لديه جهاز امن داخلي فعال.

– ولتفادي الوقوع في إهمال العمال لعملهم فإن المدقق الداخلي يقوم بزيارات مفاجئة لمختلف مصالح البنك للتأكد من سير العمل في كل قسم وله الحق في تقديم اقتراح للإدارة العليا في فصل أي عامل لا يقوم بعمله أي أن المدقق الداخلي يحرص على زيادة فاعلية النظام البنكي من خلال التأكد من السير الجيد للعمل داخل كل قسم.

– ولتفادي الوقوع بتلاعب بالأموال من طرف عمال البنك فإن البنك يضع برنامج على جهاز كل عامل داخل البنك مكلف بمنح قروض أو قبول ودائع أو منح عتاد أو غير ذالك من أعمال البنك يسجل هذا البرنامج كل عملية دخول وخروج أموال أو عتاد بالوقت والتاريخ والقيمة يدعى هذا البرنامج بيومية كل بنكي وفي الوقت التي تسجل فيه هذه العمليات على جهاز كل عامل فهي تسجل في نفس الوقت على جهاز المدقق ليتأكد بين ما هو مسجل وما دخل وما خرج فعلا. أي أن المدقق الداخلي يتأكد من نزاهة كل عامل وكل هذا حرصا على مصداقية نظام بنك البدر.

– ولتفادي الوقوع في خطر اختيار الشخص الغير ملائم لمنحه قرض يسهر المدقق الداخلي على التأكد من صحة الضمانات التي يقدمها العميل.

وكل هذه السياسات التي يقوم بها المدقق الداخلي هي تقدير للمخاطر قبل وقوعها وسهر على تحسين الصورة التي يظهر بها البنك أمام الغير تحرص من خلالها وظيفة التدقيق الداخلي على زيادة فاعلية نظام بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البدر)

المخاطر التي تعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية(البدر)وكالة المسيلة هي:

– خطر انقطاع السيولة أو بالأحرى تأخرها وعدم وصولها إلى وكالة المسيلة في الوقت المناسب.

والسبب في ذالك هو عدم استطاعة مصلحة نقل السيولة بتوصيلها في الوقت المحدد بسب أسباب قاهرة كغلق الطرق.

– اختيار الشخص الغير مناسب ومنحه قرص أو عتاد فلا يستطيع إرجاع القرض أو مبلغ العتاد في الوقت المحدد. والسبب في ذالك هو اختيار الشخص الخطأ وهذا يعتبر فشل للبنكي في حد ذاته وقد يكون السبب سوء الأوضاع الاقتصادية للشخص المستفيد.

يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتعاون مع قسم إدارة المخاطر عن طريق تقديم الاستشارة والنصح له بإعطائه تقديرات حول المخاطر وطريقة التحكم فيها.

ويظهر ذالك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة من خلال كيفية التعامل مع المخاطر التي حصلت له وكل هذا فيمايلي:

تعامل فريق التدقيق الداخلي داخل بنك البدر مع خطر انقطاع أو تأخر السيولة بسبب ظروف قاهرة خارج عن إدارة البنك باقتراحه ضرورة اختراق الخزائن التي لاتخترق واستخدام الاحتياط هذا لأن وظيفة التدقيق الداخلي تسعى لإظهار أن البنك على قدر المسؤولية التي وضعها العملاء فيه أي التدقيق الداخلي يزيد من فعالية الأنظمة البنكية.

– خطر اختيار الشخص الغير كفئ تمثل في إعطاء عتاد لبعض العملاء لآجال محددة وفائدة معينة إلا أنه بعد مدة وعند انتهاء الآجال تبين أن الشخص غير قادر على تسديد مبلغ الإعانة هنا المدقق الداخلي يقترح مجموعة من الإجراءات تمثلت في:

– منح فرصة ثانية للزبون بتمديد الآجال لبعض الوقت لأن هدف بنك البدر هو امتصاص البطالة.

– يسحب العتاد منه ويباع في المزاد في حالة عدم التسديد حتى بعد المدة المعطاة والمؤكد انه سيباع بأقل من ثمنه والفائدة المراد تحصليها.

– بعدها يقترح فريق التدقيق على إدارة المخاطر أن ترفع قضية ضد العميل فالمحكمة بعد رفع القضية تحكم بالحجز على ممتلكاته وبيعها وتسديد الفارق وتخليص حق البنك أما إذا كان لا يستطيع تسديد أي جزء من الفارق هنا يحكم عليه بالحبس ويسجل الفارق في حساب ديون معدومة لدى البنك وهنا يقوم المدقق الداخلي بوضع خطة ينصح البنك بإتباعها واسترجاع الفارق خلال مدة سنتين هذا إذا كانت الإعانة الممنوحة عبارة عن عتاد أما إذا كانت قرض فالخطة الموضوعة لاسترجاعه في حالة استحالة استرجاع القرض رغم إتباع كل السياسات السابقة هنا الخطة الموضوعة لاسترجاع القرض تكون لمدة 5 سنوات.

كل ما يقوم به المدقق الداخلي للتحكم في المخاطر هي دافع لزيادة فاعلية النظام البنكي.

كل هذه الحوادث داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم فريق التدقيق بدراستها ومعرفة أسبابها لتفادي الوقوع فيه مستقبلا.

كما أن فريق التدقيق الداخلي يقوم بالمتابعة والتأكد من أن التوصيات المقترحة تم العمل بها.

يتعرض بنك البدر لزيارات رقابة مفاجئة من طرف المفتشيات الجهوية التي تعمل عمل المدقق الخارجي حيث تقوم بإعداد تقرير عن كل شيء يجري داخل البنك هنا المدقق الداخلي له الحق بالاطلاع على التقرير ليتأكد من أن كل شيء مكتوب فيه صحيح.

انطلاقا مما سبق نخلص إلى:

- يعمل نظام التدقيق الداخلي على تكريس آليات فعالة للرقابة.
- يعمل التدقيق الداخلي على ضمان السير الحسن للعمل داخل كل مصالح البنك.
- يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها بشأن كل ما يجري بالبنك بالإضافة أنه يقدم لها اقتراحاته.
- يقوم فريق التدقيق الداخلي بالتعاون مع مصلحة إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عملية إدارة المخاطر.
- المدقق الداخلي يقدم استشارات لإدارة المخاطر عن طريق:
  - تقدير المخاطر قبل وقوعها.
  - اقتراح سياسات لتجنب الوقوع في المخاطر.
  - اقتراح طرق للتحكم في المخاطر في حالة حدوثها.
- اقتراح فريق التدقيق الداخلي حول إتباع كل الطرق التي تحسن من صورة البنك.
- يقوم فريق التدقيق الداخلي بالاطلاع على تقرير المدقق الخارجي والتأكد من صحته لأنه يعكس صورة البنك.
- يقوم فريق التدقيق الداخلي بالتأكد من أن اقتراحاته تم العمل لأنه مدرك لأهمية دوره في فعالة النظام البنكي.

كل هذه النتائج المتوصل إليها تثبت أن وظيفة التدقيق الداخلي لها دور في زيادة فاعلية النظام البنكي.

خلاصة الفصل:

تعرفنا في هذا الفصل على عينة من البنوك التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة التطبيقية وتم التعرف على أسلوب التدقيق الداخلي على مستوى هذا البنك تم استخدام أسلوب المقابلة التي ساهمت في التوصل إلى مجموعة من النتائج كما تم التوصل إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من أسئلة فرعية.

حيث توصلنا إلى وجود دور كبير لوظيفة التدقيق الداخلي في زيادة فاعلية الأنظمة البنكية وذالك من خلال اقتراح سياسات وتوصيات لتقدير المخاطر قبل وقوعها وسياسات واقتراحات أخرى للتحكم في هذه المخاطر إذا وقعت فعلا كما أن وظيفة التدقيق الداخلي تعمل على تكريس نظام الرقابة الداخلية داخل البنك، كما أنها تعمل أيضا على الحرص على تحسين الصورة الخارجية للبنك وكل هذا حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه المتمثلة في الاستمرارية وتحقيق الأرباح والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.